### يعدّ من أكبر المشاريع في الشرق الاوسط

# استعدادات لإكمال مشروع تطوير الشبكة الكهربائية في مدينة الصدر

**بغداد/ كريم السوداني**

تستعد ملاكات مديرية توزيع كهرباء مدينة الصدر لإكمال مشروع تطوير الشبكة الكهربائية للمدينة الذي بوشر العمل به مطلع عام ٢٠٠٥ والذي يعد من اكبر المشاريع في الشرق الاوسط بما يعادل شبكتي قطر والكويت مجتمعة.

اعلن ذلك لـ (المدى) المهندس كاظم عبد النبي مدير عام المديرية وقال: ما زال العمل مستمراً بهذا المشروع برغم وجود عراقيل في تجهيز المواد التي تدخل في عملية تأهيل الشبكات والتي ادت الى تأخير الانجاز بموعده المقرر ونوه عبد النبي بأن الكلفة التخمينية للمشروع كانت بقيمة اجمالية تقدر بـ٢٠ مليار دينار عراقي في حين ان المشروع يحتاج الى ٧٥ مليار دينار اخرى لاكماله بالشكل المطلوب.

واضاف: ان مديريتنا شكلت بموجب أمر اداري وموافقة مجلس الوزراء. وان ملاكات المديرية تم اختيارها بعد عملية شطر مديرية توزيع كهرباء الرصافة للملاك الفني والهندسي والحرفي والاداري.

واشار الى ان المديرية حديثة التكوين وتعتمد بالدرجة الاولى على الإمكانات الذاتية والكادر المتخصص واننا بصدد افتتاح فروع للمديرية على نحو السياق المتبع في باقي المديريات. وهي فرع الصدر الشمالي والجنوبي والمركز.

وعن المشاريع السريعة التي تحتاجها شبكة المدينة قال عبد النبي: ان هناك مشاريع تنفذ حالياً لتعزيز قدرات شبكات التوزيع وذلك لتخفيف الاحمال الكهربائية عن المغذيات التي تعاني زيادة في الاحمال نتيجة الطلب المتزايد على الطاقة. واخرى تخص حملات رفع التجاوزات والتي هي الآن تشكل الخطر الاكبر على ديمومة واستمرارية التيار الكهربائي.

مبيناً ان هناك خطة شاملة لبناء مقرات للمديريات التابعة لها وتوفير الآليات والمعدات وبناء ورش نموذجية كون ان هذه المنطقة تخلو من مقرات تابعة لوزارة الكهرباء في السابق حيث تم تخصيص مبلغ ٥٢ مليار دينار لتنفيذ تلك الاعمال ومنها ايضا تشييد مراكز سيطرة ومحطات ثانوية لتجهيز المغذيات العاملة في المدينة منها (محطة العبيدي والاورفلي ومدينة الصدر، وحي اور، والصدر الشمالي) كما ولدينا مشاريع تخص تحديث شبكات مناطق المعامل.

واوضح عبد النبي ان هناك خطة كبيرة لتحديث شبكات منظومة الانارة الحديثة حيث سيتم تجهيزها بخلايا تعمل على الطاقة الشمسية حسب توجيهات وزير الكهرباء تقدر بنحو ٢٠٠٠ تركيب. كما وسيتم اعلان المناقصات التي تخص تجهيز احتياجات المديرية من مواد الصيانة كالقابلوات والمحولات وما تحتاجه الشبكة لادامة عمليات الصيانة.

وكشف المهندس عبد النبي من ان جميع ملاكات المديرية هي شابة وحديثة ولا تمتلك من الخبرات المتراكمة ما يؤهلها لتنفيذ المشاريع والاعمال الكبرى على وجه الدقة. مشيراً الى ضرورة اشتراكها بدورات تدريبية تطويرية ناهيك عن هجرة القيادات الفنية والحرفية ذات الخبرة الطويلة عن العمل بسبب الظروف الامنية المعروفة. كذلك ان المبالغ المخصصة لم يتم توفيرها حتى الآن وهي حالة تكاد تكون عامة تشمل دوائر اخرى وهذا سبب آخر معرقل لتنفيذ الخطة بالشكل المطلوب لعام ٢٠٠٨.

# عراقيات: نلنا الحقوق الدستورية ونبحث عن الأمان

**بغداد/ أ ف ب**

تقول نساء عراقيات ان حقوقهن شهدت تحسناً "دستورياً" فقط لكن الامور باتت اسوأ بما لا يقاس على الصعيد الاجتماعي بعد خمس سنوات من سقوط النظام السابق في آذار ٢٠٠٣.

وتؤكد سلمى جابو مستشارة الرئيس جلال طالباني لشؤون المرأة ان "الدستور يحمي المرأة في عدد من القضايا لكن هناك مسائل لم نتفق عليها، ونبذل قصارى جهدنا للحصول عليها من خلال الدستور".

وينص الدستور على ان تكون ربع مقاعد المجلس النيابي مخصصة للنساء.وتؤكد جابو ان "النساء يتعرضن لسوء المعاملة والخوف اثناء التنقل فضلا عن العنف الجنسي".

من جهتها، توضح شميران مروكي رئيسة "رابطة المرأة العراقية ان "الحق في الحياة هو الشعار الذي بدأنا نطالب به لان حياة العراقية مهددة من جميع الاتجاهات، حتى القوانين لا يتم تنفيذها على قدر المساواة".

وتضيف ان "المجتمع يتجاهل المرأة تماما".

وتتابع "عندما تغير النظام، خرج النساء والرجال والاطفال الى الشوارع للاحتفال.. كنا فرحين جدا لكن لسوء الحظ لم تكن الاوضاع مؤاتية لادارة امور البلاد دستورياً، والمجتمع لم يكن جاهزا للتعامل مع التغيير".

وتشير الى "موجة من اعمال العنف تستهدف النساء في مناطق متفرقة في البلاد خلال الاعوام الاخيرة"، قائلة ان "المرأة اصبحت تواجه العنف من والدها وزوجها واشقائها واحيانا من ابنائها، هناك ثقافة جديدة في المجتمع".

وتتعرض النساء الى كثير من الضغوط اذ يرتدين الحجاب مرغمات في معظم الاماكن وحتى المرأة المسيحية اصبحت تضع الحجاب ايضا درءاً للاخطار.وتقول مركوني ان "عددا كبيرا من النساء يتلقى تهديدات بالقتل في حال مارسن الحلاقة النسائية او الخياطة او اذا لم يرتدين الحجاب برغم وضوح الآية القرآنية (لا إكراه في الدين)".

وطبقا لتقرير منظمة "ومن فور ومن" الدولية، فان المراة العراقية تمر اليوم "بازمة وطنية".واكد التقرير الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة للحرب ان العراق منذ سقوط نظام صدام يعيش عدم استقرار امني إضافة الى "نقص في البنى التحتية وغياب الكفاءة والامانة لدى المسؤولين الامر الذي حول وضع المرأة الى ازمة وطنية".

وكشف استطلاع للرأي شمل ١٢٠٠ إمراة في العراق ان ٦٤٪ منهن اكدن تصاعد اعمال العنف ضدهن. واوضح التقرير ان "معظم النساء اللواتي شملهن الاستطلاع اعتبرن ان حقوق النساء عموما باتت اقل مما كانت عليه في السابق".

ووفقا لنتائج الاستطلاع، قالت اكثر من ٧٦٪ من المشاركات في الاستطلاع ان فتيات من عائلاتهن تم حرمانهن من الذهاب الى المدرسة.بدورها، تقول (أ) التي تخلت عن عملها في صالون حلاقة نسائية في منطقة الكرادة (وسط بغداد) بعد تلقيها تهديدات بالقتل ان "الاوضاع بعد سقوط النظام كانت جيدة لكن عندما حصل الانهيار بدأت التهديدات تشمل النساء اللواتي يمارسن مهنتي واضطررت الى إغلاق الصالون".

وتؤكد (أ) التي افتتحت محل "الوردة البيضاء" لبيع العطور "واجهت ازمة مالية، فقررت اقتراض مبلغ من المال لفتح هذا المحل". وذكرت ان الذين يتبنون مثل هذه العمليات لتهديد أرباب الحرف والاعمال التي تمتد قائمتها لتطول الحلاقة الرجالية ومحال الموبايل الى جهات عدة لا يمكن حصرها بفئة محددة كونها أخذت منحى الاعمال المدرة للدخل لافراد العصابات وغيرها.

بدورها تقول سعاد محمد الموظفة في دائرة بلدية الاعظمية (شمالي بغداد) "مثلي مثل كل امرأة عراقية، لا اشعر بالامان عندما اتنقل واحمل في حقيبتي مسدساً للدفاع عن النفس".

وتستعيد ما حدث معها العام الماضي عندما ذهبت للبحث عن مرتب تقاعدي لامرأة عجوز من معارفها فحاول سائق سيارة اجرة التوجه بها الى احدى المناطق النائية. وتقول "حاولت الرفض وطالبته بالتوقف وبادرته بلكمات في العنق والذراع لكنه لم يتوقف. لكن مرور دورية عسكرية على الطريق ارغمه على الوقوف واقتاده الجنود".

وتختم قائلة "بعد هذا الحادث، لا اغادر منطقتي الا بعد التأكد من وضع المسدس في حقيبتي".

# القوات البريطانية قد تعود الى البصرة للحدّ من العنف

**لندن/ المدى**

ذكرت صحيفة "صنداي ميرور" البريطانية امس الاحد ان الولايات المتحدة تأمل في عودة البريطانيين الى مدينة البصرة لمكافحة العنف المتصاعد فيها.

وقالت الصحيفة البريطانية الاسبوعية ان بريطانيا التي تنشر نحو ٤١٠٠ جندي في العراق يتمركزون في مطار البصرة على بعد نحو عشرة كيلومترات عن وسط المدينة، نقلت السلطة الى العراقيين لكنها قد تدعى الى تعزيز دورها في المنطقة من جديد.

ونقلت الصحيفة عن مصدر عسكري اميركي رفيع المستوى ان "ثلاث جماعات مسلحة قوية تخوض حاليا معركة دموية في جنوب العراق".

واضاف ان "القوات الاميركية والعراقية تقوم حاليا بعملية كبيرة لمهاجمة معقل تنظيم القاعدة في الموصل". واضاف "لكن بعد ذلك، ننوي تركيز اهتمام التحالف على البصرة وسنطلب من البريطانيين دخول المدينة" مجددا.

وتابع "اذا لم يكن لديهم عدد كاف من الرجال، فسنقدم لهم مساعدة المارينز"، مشاة البحرية الاميركيين.

واوضح المصدر العسكري الاميركي ان "الشعور بان جنوب العراق يشهد عدم استقرار سيؤثر على نجاح العملية في الشمال ويزعزع استقرار كل البلد".

واكد المصدر نفسه الذي طلب عدم كشف هويته ان "اقتراح العودة الى البصرة يدرس حاليا على اعلى مستوى في بغداد".

ويؤكد القادة العسكريون الاميركيون ان تعزيز القوات الاميركية بثلاثين الف جندي في كانون الثاني من العام الماضي ساهم في الحد من العنف في العراق.

الا ان مصادر بريطانية في دوائر الحكومة قالت للصحيفة ان بريطانيا ستنظر بتحفظ الى فكرة اعادة قواتها الى البصرة بسبب الضغوط الداخلية لسحب القوات من العراق.

وقال احد المصادر للصحيفة "ليس لدينا عدد كاف من القوات لنقوم بعملية تعزيز. املنا هو في التمكن من تدريب عدد كاف من المجندين في الجيش العراقي خلال السنة المقبلة ليواجهوا الصراع الدائر بين العشائر في البصرة".

وتعذر الاتصال بوزارة الدفاع على الفور للحصول على تعليق على هذه المعلومات. وكانت وسائل الاعلام البريطانية قد ذكرت مؤخرا ان بريطانيا يمكن ان تؤخر سحب نحو ١٥٠٠ من جنودها في العراق الى نهاية السنة بسبب تزايد الهجمات في البصرة.

وكان يفترض ان تتم عملية الانسحاب هذه في بداية العام الجاري.

# المطالبة بإشراك الكتل السياسية في مفاوضات الاتفاقية العراقية الامريكية

**بغداد/ الوكالات**

طالبت كتلة التضامن في الائتلاف العراقي الموحد، بإشراك جميع الكتل السياسية في مفاوضات الاتفاقية الامريكية العراقية طويلة الامد.

وقال النائب قاسم داود عن كتلة التضامن في بيان، ان " كتلة التضامن تطالب بإشراك جميع الكتل السياسية الممثلة الشرعية للشعب العراقي بمفاوضات الاتفاقية الامريكية العراقية طويلة الامد."

واضاف ان " على الحكومة الاعتماد على جهات دولية متخصصة بالقانون الدولي وخبراء دوليين لتحصين قراراتنا الاستراتيجية ومنها الاتفاقية طويلة الامد مع امريكا."

واشار الى ان " اطلاع ممثلي الشعب على هذه الاتفاقية يأتي لخلق حالة من الشفافية والوضوح للوصول الى حالة من الاجماع الوطني قبل الشروع بإجراءات مضامين الاتفاقية."

وأعلنت كل من العراق والولايات المتحدة العام الماضي عن نص اعلان المبادئ لعلاقة طويلة الامد من التعاون والصداقة بين الدولتين .

وجاء في بنود الاتفاق الذى وزعته السفارة الامريكية فى بغداد فى تشرين الثانى الماضى " دعم واشنطن لجمهورية العراق في الدفاع عن نظامها الداخلي ضد التهديدات الداخلية والخارجية، واحترام ودعم الدستور باعتباره التعبير عن إرادة الشعب العراقي والوقوف في وجه أية محاولة لعرقلته أو تعطيله أو انتهاكه" .

وأكد الاتفاق المبدئى الموقع في ٢٦ آب ، ٢٠٠٧، وتبناه الرئيس الامريكى جورج بوش " التزام حكومتي العراق والولايات المتحدة بتطويرعلاقة طويلة الأمد من التعاون والصداقة كدولتين كاملتي السيادة والاستقلال لهما مصالح مشتركة".

وتطرق إلى "الاتفاق على تشجيع التبادل الثقافي، والتعليمي، والعلمي بين البلدين." في المجال الاقتصادي تضمن الاتفاق دعم نمو العراق في مختلف الحقول الاقتصادية، بما فيها طاقته الإنتاجية، والمساعدة على تحوله إلى اقتصاد السوق ، وتشجيع جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتهم، كما نص عليه العقد الدولي مع العراق، ودعم بناء مؤسسات العراق الاقتصادية وبنيته التحتية بتوفير مساعدة مالية وتقنية لتدريب وتطوير كفاءات وقدرات المؤسسات العراقية الحيوية، ودعم المزيد من اندماج العراق في المنظمات المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية، وتسهيل وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية على العراق، خصوصا الاستثمارات الأمريكية، للمساهمة في إعادة تعمير وبناء العراق.

اما في المجال الامني فان الاتفاق ينص على " توفير ضمانات والتزامات أمنية لجمهورية العراق لمنع أي اعتداء خارجي على العراق ينتهك سيادته وسلامة أراضيه، أو مياهه، أو مجاله الجوي، ودعم جمهورية العراق في جهودها لمكافحة جميع الجماعات الإرهابية، وفي مقدمتها القاعدة، والصداميون، وجميع الجماعات الخارجة على القانون بصرف النظر عن انتمائها، وتدمير شبكاتها اللوجستية ومصادر تموينها، ودحرها واجتثاثها من العراق."

### بسبب مخاوف من فرض ضريبة عليها

# ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية في بغداد والموصل

**بغداد،الموصل/ المدى**

انعكست مخاوف عدد من تجار الجملة المتخصصين في المواد الغذائية والمنزلية في بغداد على زيادة الاسعار بشكل ملحوظ وبات يقلق شريحة كبيرة من المواطنين بعد ان تناقلت بين تلك الاوساط اخبار عن نية الحكومة فرض ضريبة على عملية استيراد المواد الغذائية عبر المنافذ الحدودية مع دول الجوار وخاصة منفذ ربيعة في الموصل.

وقال احد التجار في حديث لـ (المدى) ان جميع المواد الغذائية قد شهدت زيادة في الاسعار بعد ان شيع من انباء حول نية الحكومة فرض ضريبة على دخول المواد الغذائية وهذا ما أدى الى قيام عدد كبير من تجار الجملة الى احتكار المواد وطرح كميات قليلة منها في السوق بهدف زيادة اسعارها الى اضعاف ما كانت عليه وبالتالي زيادة الطلب عليها من قبل المستهلك، فيما قال مازن ستار وهو صاحب محل تجاري ان عدم توزيع المواد الغذائية ضمن البطاقة التموينية بصورة كاملة وشائعات فرض الضرائب رفعت اسعار المواد الغذائية وبعض المواد الاخرى بحدود ١٠٪ ما سينعكس سلباً على المواطن وتاجر التجزئة على السواء.

وفي الموصل شهدت اسعار المواد الغذائية كذلك ارتفاعاً كبيراً خصوصا المواد الأساسية كالرز والسكر وزيت الطبخ وحليب الأطفال والحمص والفاصوليا وغيرها بسبب عدم توزيعها ضمن مفردات البطاقة التموينية لأكثر من عام ونصف، ويقول عامر محمود (وكيل مواد غذائية)، منذ أكثر من عام لم يتم توزيع بعض المواد كالرز والشاي والفاصوليا والحمص ما أدى إلى ارتفاع أسعار تلك المواد في السوق كما لم نتسلم مادة حليب الأطفال منذ عامين حيث أصبح سعر العلبة الواحدة من حليب الأطفال أكثر من خمسة آلاف دينار بالسوق التجارية. وطالب محمود الجهات المعنية بوضع حل سريع لهذه المشكلة التي باتت تؤثر في المواطنين بشكل سلبي خصوصا أصحاب الدخل المحدود.

أما المواطن يونس جمعة فيقول بانه لم يبقَ للمواطن من الحصة التموينية سوى اسمها وقنينة زيت وطحين رديء النوعية وبعض قوالب الصابون، فالسكر لم يوزع منذ ثمانية اشهر وكذا الشاي أما الحليب فهو مفقود منذ اكثر من عامين والحال ينطبق على الحمص والعدس والفاصوليا، في حين تناشد المواطنة زكية خليل المسؤولين بتوفير مفردات الحصة التموينية بشكل كامل وسريع وتوزيعها على المواطنين الذين يعانون أوضاعا اقتصادية ومعيشية صعبة للغاية في ظل الارتفاع الكبير بالأسعار وعدم قدرة المواطن على تحمل تبعات ذلك.

أما غانم ادريس (تاجر في البورصة) فيقول ان أسعار المواد الغذائية شهدت خلال الشهور الماضية ارتفاعا كبيرا ويعزو اسباب ذلك إلى اختفاء اغلب المواد الغذائية الأساسية ضمن مفردات البطاقة التموينية ما يعني اضطرار المواطنين إلى شرائها من السوق التجارية وبالتالي ارتفاع أسعارها وفق قاعدة العرض والطلب كما يرجع أسباب ارتفاع سعر الطحين إلى رداءة النوعية التي توزع على المواطنين ضمن الحصة، وعن الأسعار يقول بان سعر الكيلو من السكر قفز الى ١٠٠٠ دينار أما الرز التايلندي فاصبح بـ ١٠٠٠ دينار والعراقي ١٧٥٠ والطحين الصفر ب ١٠٠٠ دينار وعلبة زيت الطبخ سعة لتر واحد ب ٣٠٠٠ اما سعر العلبة الواحدة من حليب الأطفال فيبلغ سعرها ٥٠٠٠ دينار في حين ارتفع سعر الحمص إلى ٢٠٠٠ دينار للكيلو و ٢٢٥٠ بالنسبة للفاصوليا والعدس.